في التمكين والإسلام السياسي: 25-2-2013

الدكتور محمد شقير

ان العديد من حركات الاسلام السياسي التي تسعى الى الامساك بالسلطة واعتبار ذلك أولوية لها، ترى في ذلك فعل تمكين تراه مطلوباً بحسب المفهوم الديني. أي انها تسعى الى تثبيت نفسها في السلطة كمقدمة لأولويات أخرى تأتي لاحقاً. ولعل المبرر الذي يقدم من قبل تلك الحركات انها تستطيع أن تكون أكثر فاعلية وأشدّ تأثيراً في حال كانت أكثر تمكيناً وامساكاً بالسلطة.

ان هذه المقاربة تحتاج الى نظرة متأنية وأكثر عمقاً_ وان بدت للوهلة الأولى انها ذات منحى عقلاني_ حيث يمكن تسجيل النقاط التالية:

1- ان التمكين ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو مجرّد وسيلة الى مقاصد وأهداف أبعد مدى؛ فالذي يُخاف منه هو أن يتحول اعتبار التمكين أولوية ولو مرحلية الى هدف دائم في الفعل والممارسة، فيصبح الامساك بمفاصل السلطة هدفاً في الوعي السياسي والمشروع والخطاب السياسيين، وتتحول السلطة الى أولوية تتجاوز مرحليتها لتلقي بثقلها على الثقافة السياسية لتلك الحركات، وتعمل على تشكيلها بناءً على هدفية السلطة وأولوية التمكين ودوام تلك الأولوية.
2- ان التمكين ليس على وجه واحد، فقد يستولد التمكين من أسباب الطبيعية على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وغيره، فيكون تمكيناً سوياً يمتلك القدرة على الاستمرار أكثر والمراكمة على جدوائيته وانتاجيته ونجاحاته في مختلف المجالات، وقد يكون تمكيناً يُتوسل اليه بالتغلب والصراع على السلطة ومدافعة بقية الأحزاب والحركات للامساك ما أمكن بمفاصلها والسيطرة عليها، فيكون تمكيناً هشاً يحمل عوامل ضعفه في نفسه، وليس أقلها أن يتحول بهذا المضمون الى مشروع انقسام وطني، ويتوسل العديد من الطرق التي تسارع في هدمه قبل أن يعمر طويلاً.
3- ليست نهاية المطاف الحصول على نصيب من التمكين، لأن الذي يحصل على ذاك النصيب سوف يسعى الى الحصول على نصيب أكثر منه، واذا ما حصل على نصيب أو آخر سوف يسعى الى الحفاظ عليه، وبالتالي اذا كان الحصول على التمكين يقتضي ترتيباً مختلفاً للأولويات، فان الاستزادة منه والحفاظ عليه يتطلبان ترتيب الأولويات نفسه. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا انه اذا كان الحفاظ

على التمكين يتطلب ترتيب الأولويات نفسه للحصول عليه، واذا كان الحفاظ على التمكين أمراً دائمياً وليس مرحلياً: ألا يعني ذلك أن ترتيب الأولويات، الذي أُدعي انه مرحلي بداعي الحصول على التمكين، سوف يتحول الى ترتيب دائمي بداعي الحفاظ عليه، لأن الحفاظ عليه ليس أمراً مرحلياً؟

4- ان معنى تقديم أولوية التمكين على باقي الأولويات، هو أن مجمل ما يطرح من قضايا اقتصادية أو اجتماعية وغيرها سوف لن تكون بالدرجة الأولى من الأولوية، أو انه سينظر اليها من باب ما يمكن أن تقدمه لخدمة مشروع التمكين، وهذا ما قد يؤدي الى الحاق الكثير من الأضرار أو التشوهات في الواقع الاقتصادي أو الاجتماعي...عندما ينظر اليه كوسيلة للوصول الى التمكين وليس العكس، فبدل أن يتحول التمكين الى خادم لذلك الواقع يصبح ذلك الواقع وسيلة للتمكين ومدخلاً له.

5- ان أولوية التمكين تؤدي الى ايجاد بيئة سياسية غير مساعدة على حسن صناعة السلطة، لأنها سوف تدفع بالاجتماع السياسي الى الصراع على السلطة، وسوف تعمل على تكريس ثقافة سياسية تصارعية بين مختلف الاتجاهات والقوى السياسية القائمة، وبالتالي تكون النتيجة الاستغراق في السلطة واهدار الطاقات الوطنية في المغالبة عليها، بدلاً من اعتماد ثقافة التعاون والمشاركة السياسية، ومحاولة استجماع كل القوى الوطنية والاسلامية في مهمة النهوض بأعباء الدولة ومهامها بناء على رؤى مشتركة بين تلك القوى.

6- ان التمكين يحتاج الى امكانياته والى شروطه ومجمل عناصره الكفيلة بحسن توظيفه، فالذي يخشى منه أن تؤدي أولوية التمكين الى المسارعة في الامساك بمفاصل السلطة، واحراق المراحل قبل أن تستوفي دورها في انضاج كافة الشروط والعناصر المساعدة على حسن توظيف السلطة والقدرة على ادارتها، مما يؤدي تشويه تجربة الاسلاميين في الحكم وتعريضها للكثير من الانتكاسات، وخصوصاً أن العديد من القوى الدولية تعمل على ايجاد الشروط المساعدة على فشل تجربة الاسلاميين وانتكاستها، بغض النظر عما تظهره في مواقفها العلنية.

ان ما يمكن أن نستنتجه من جميع ما تقدم هو التالي:

أولاً: فليترك التمكين يستولد طبيعياً من رحم حسن السياسة، والمراكمة على صحة الرؤى وصدقيتها، وحسن الادارة في مختلف المجالات من سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، وعلى النجاحات ومدى الانتاجية والجدوائية في ادارة الدولة ومؤسساتها.

ثانياً: ان الهدف (تحقيق مقاصد الدين) بمقدار ما يكون سامياً، بمقدار ما يجب أن تلحقه وسيلته وتتماهى معه. وهذا يعني انه من أجل تطبيق الأطروحة الاسلامية في الاجتماع السياسي وادارة الدولة لا يصح أن نتوسل الى ذلك بالركون الى أي من القوى الدولية الداعمة لاسرائيل أو المؤسسات الدولية، التي تؤدي الاستجابة لشروطها الى التنكر للرؤية الاسلامية في الاقتصاد والعدالة الاجتماعية وغير ذلك، لأن ذلك سوف يضع اللبنة الأولى لفشل تلك التجربة في أمد غير مديد.

محمد شقير

أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية